القسم الثاني
تأثيرات العولمة على وحدة الدولة وهويتها وعلى علاقاتها بالأفراد المقيمين على إقليمها

الباب الأول

تأثيرات العولمة على وحدة الدولة وهويتها

الباب الأول

تأثيرات العولمة على وحدة الدولة وهويتها

تمهيد:

وحدة الدولة وهويتها صمام أمان لاستمرارها، فلا دولة بدون هوية، ولا دولة لشتات دون وحدة، ولما كان في كل شيء من الأشياء إنساناً أو ثقافة أو حضارة – الثوابت والمتغيرات، " فإن هوية الشيء هي ثوابته، التي تتجدد لا تتغير، تتجلى وتفصح عن ذاتها، دون أن تخلي مكانها لنقيضها، طالما بقيت الذات على قيد الحياة"(١)، " فالهوية إذا ذات الشيء وتعني المجتمع ذاته والأمة ذاتها، فإذا انتزعت منها صارت أمرا آخرا، إنها هوية تاريخية لها سياق اجتماعي، وسياق تاريخي أي أنها لا تنشأ مرة واحدة فهي ظاهرة تاريخية، ولا تنتهي مرة واحدة وسياق تراثي"(٢). "وهوية أية أمة هي صفاتها التي تميزها عن باقي الأمم لتعبر عن شخصيتها الحضارية"(٣). "والهوية دائماً تجمع ثلاثة عناصر: العقيدة التي توفر رؤية للوجود، واللسان الذي يجري التعبير به، والتراث الثقافي الطويل المدى"(٤)، واللغة هي التي تلي الدين، كعامل مميز لشعب ثقافة ما عن شعب ثقافة أخرى، ثم يأتي التاريخ وعناصر الثقافة المختلفة في صنع الهوية. ولذلك كله أدركت الدول صاحبة النفوذ أن سياسة الانفتاح وعولمة الشعوب لن يتأتى إلا بإضعاف الهوية، والسعي إلى الحد من قدرها، وبفضل وسائل الاتصال والإعلام المفتوح وظفت الإمكانيات اللازمة

---

(١) د. محمد عمارة، مخاطر العولمة على الهوية الثقافية، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، فبراير ١٩٩٩م، ص:٦.

(٢) د. مفيد الزيدي، قضايا العولمة والمعلوماتية، دار أسامة للنشر والتوزيع، طبعة أولى ٢٠٠٣، ص: ١٤٣.

(٣) ندوة الهوية العربية عبر حقب التاريخ، المنعقدة في الفترة من ٢٥إلى١٩٩٧/٦/٢٦م، المجمع العلمي بغداد، الكلمة الافتتاحية للندوة، ص: ٧.

(٤) محمود سمير المنير، العولمة وعالم بلا هوية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، المنصورة ـ مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص:١٤٦.

وفقا لخطط وبرامج مدروسة لإضعاف الدولة في وحدتها وسيادتها وأهمها إضعاف هويتها، وغاية البحث في هذا الباب استعراض موضوعين هامين في هذا الخصوص، من خلال الآتي:

الفصل الأول: تأثيرات العولمة وانعكاساتها على التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي في الدولة.

الفصل الثاني: تأثيرات العولمة على هوية الدولة، ومجالها الإقليمي.

1

الفصل الأول

تأثيرات العولمة وانعكاساتها

على التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي

في الدولة

الفصل الأول
تأثيرات العولمة وانعكاساتها على التنظيم القانوني ذات العلاقة بالنسيج الاجتماعي في الدولة

تمهيد:

لاشك أن الشعب أهم مكونات الدولة بالإضافة إلى الأرض أو الإقليم والسلطة أو الحكومة التي تدير شؤون الشعب، فضلا عن الاعتراف الدولي الذي لا غنى عنه من قبل الدول والأشخاص الدولية الأخرى. وإزاء ذلك فإن أهم أدوار الدولة ممثلة في سلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية سن نظام حكم وقوانين تنظم الحياة على الإقليم، وتكفل احتياجات الشعب من أمن ومأكل ومشرب وعدالة اجتماعية، وكل ذلك في إطار احترام حقوقه التي أقرتها الشرائع السماوية، وحرصت على وضعها في أطر تنظيمية المنظمات والهيئات الدولية، وفي المقابل فإن على الشعب والمقيمين على عمومهم في إقليم الدولة أداء الواجبات التي تفرض عليهم، في إطار من التنظيم الذي يكفل للجميع التعايش السلمي، ويحقق التنمية التي ينشدها الجميع، فالتنمية البشرية لا يمكن أن تقوم على استغلال البعض للبعض الآخر، وعلى استئثار البعض بالخير الأكبر من الموارد والسلطة، فالتنمية لا تكون تنمية بشرية حقا ما لم تكن منصفة.

ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول البحث في ما عساه يعكس واقع ما عليه التنظيم القُطرِي في شأن كفالة العدالة في توزيع الثروة، ودور المجتمع في التكافل الاجتماعي بين أفراده، وعن تأثيرات العولمة على المواطنة، وذلك من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تأثيرات العولمة على قوانين توزيع الثروة، والتكافل الاجتماعي

المبحث الثاني: تأثيرات العولمة على المواطنة.

المبحث الأول
تأثيرات العولمة على قوانين توزيع الثروة، والتكافل الاجتماعي

تمهيد:

بات من المعلوم للمهتمين بجوانب الاقتصاد والعاملين في القطاع المالي بأن حركة هذا القطاع قد تأثرت دون شك بمرحلة التطور التي يمر بها العالم بكافة فئاته، فرغم بقاء بعض الأنظمة الشمولية وسيطرتها على ثروات الدولة وتوظيفها في خدمة مصالحها والمقربين منها، بما يحفظ لهذه الأنظمة بقائها واستمرارها، إلا أن ذلك الوضع لم يعد كما كان عليه في السابق الذي يختلط فيه مال الدولة بمال الأسر الحاكمة، فقد فرض واقع الاقتصاد العالمي من خلال عولمة هذا الجانب التزامات اقتصادية على الدول؛ أهمها الإفصاح عن وضع الاقتصاد والتنمية فيها، وإلا ظلت حبيسة نفسها، وتجنبها رأس المال الأجنبي، بل إن الأمر أخطر من ذلك، فقد تواجه برفض تقديم أي دعم أو مساعدة من المؤسسات المالية الدولية، وأحسب أنه ليس هناك دولة في غنى عن دعم هذه المؤسسات لأسباب يفرضها الواقع، وقد لا نبالغ كثيرًا إذا توقعنا بأن مستقبل التنمية والنمو في الدول النامية وإيجاد بيئة اقتصادية متجددة ومستقرة، إنما يتطلب إيجاد نظام مالي وقانوني شامل ومتكامل قادر على المنافسة، منفتح على العالم يشجع الاستثمار الحقيقي ويحوز على ثقة الفرد والمجتمع ويحد من الاحتكار واستئثار فئة بعينها على الثروة.

ومن خلال هذا المبحث سوف تتعرض الدراسة إلى ما يلي:

المطلب الأول: تأثير العولمة على قوانين توزيع الثروة .

المطلب الثاني: تأثير العولمة على التكافل الاجتماعي.

المطلب الأول
تأثير العولمة على قوانين توزيع الثروة

نتيجة تباين وفرة المواد الخام والعمل بسياسات تخطيطية ممنهجة، واتباع سياسات الرأسمالية تركزت الثروة في يد قلة من الناس أو قلة من الدول،" فـ (٣٥٨) ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم، و (٢٠%) من دول العالم تستحوذ على ٨٥% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى (٨٤%) من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها (٨٥%) من المدخرات العالمية . هذا من جانب . ومن جانب آخر فإن الشركات العملاقة باتت تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي، فخمس دول، وهي : الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا– تتوزع فيما بينها (١٧٢) شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة" [(١)]. وفي إحصائية أولية لقوة تلك الشركات المتعددة الجنسيات." فهناك (٣٥٠) شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بما نسبته ٤٠% من التجارة الدولية. وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية ٨٦% من السوق العالمي، وبلغت هذه النسبة ٨٥% من قطاع المبيدات وما يقرب من ٧٠% من قطاع الحاسبات و٦٠% في قطاع الأدوية البيطرية و٣٥% من قطاع الأدوية الصيدلانية و٣٤% في قطاع البذور التجارية". وقد نشأ عن ذلك تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس بل بين المواطنين في الدولة الواحدة، واختزال طاقات شعوب العالم إلى طاقة دفع لماكينة الحياة الاستهلاكية للقوى الرأسمالية والسياسة الغربية المسيطرة[(١)]،

---

(١) انظر فخ العولمة هانس بيترمارتين، هارالد شومان ترجمة د. عدنان عباس علي ، مراجعة وتقديم د. رمزي زكي - عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص:١١-١٣.

(١) مقال نهاية الجغرافية، مجلة البيان، ص:١٠٢.

ويظهر هذا التعاون استئثار قلة من سكان الدولة الواحدة بالقسم الأكبر من الدخل الوطني والثروة المحلية، في الوقت الذي يعيش أغلبية السكان حياة القلة والشقاء، كما تظهر الإحصائيات " أن ٢٠% من الفرنسيين يتصرفون فيما يقرب من سبعين بالمائة من الثروة الوطنية، و ٢٠% من الفرنسيين لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة (٦%)"[٢]. ونشاهد في مصر أن أغلب الشعب يعيش بالحد الأدنى من مستوى العيش وكثير هم من يعيشون دون خط الفقر رغم أن موارد الدولة وفيرة، ولكن استغلت لصالح قلة من الشعب إذ يشير مسح تقييم الفقر في مصر الذي أعده البنك الدولي بالاتفاق مع وزارة التنمية الاقتصادية " إلى أن واحد من كل خمسة مصريين يعيش تحت خط الفقر، وواحد آخر يعيش صراعا يوميا مع أقداره حتى لا يتحول رسميا من صفوف المستورين إلى صفوف الفقراء، هكذا كانت صورة المصريين في بداية الألفية الثالثة. أما الآن فقد انخفض نصف عدد من كانوا على حافة الفقر إلى ما تحت خط الفقر. بما يعني أن عدد الفقراء في مصر زاد ليبلغ حوالى ٢٣ مليوناً" [٣]. ويعلق المواطن المصري آمالا كثيرة على أن تحدث ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١م تغييرا في هذا الجانب المهم من حياته، وقراءتنا لمجريات الأحداث بعد تلك الثورة تأكد أن إقرار الدستور الجديد في شهر ديسمبر عام ٢٠١٢م يعد بداية الطريق في الاتجاه الصحيح رغم الصراع القائم على تنازع السلطة، ورغم أحداث ٣٠ يوليو ٢٠١٣م التي أطاحت برئيس منتخب من الشعب؛ فقد نصت المادة (١٤) من هذا الدستور على أن " ..... وتعمل خطة التنمية على إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، .... ". إلا أن النصوص لا تكفي لتحقيق عدالة الدخل فيجب أن يقابلها عمل على أرض الواقع، فلم يكن

(٢) العرب والعولمة ص ١٤١ ، فخ العولمة ، ص: ١١ .
(٣) انظر: http://www.amcoptic.com/news/growing-numbers-of-poor-people-in-egypt-during-the-last-years-of-٢٣million/

الدستور المصري يخلوا من هكذا نص قبل الثورة، فقد تضمن دستور سنة ١٩٧١ في المادة (٢٣) منه على أنه: " ينظم الاقتصاد القومي وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء على البطالة، وزيادة فرص العمل، وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور، ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول"، ومع ذلك لم يجد هذا النص مجالا للتطبيق على أرض الواقع، بل اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء وكادت أن تنعدم طبقة ذو الدخل المتوسط، وانقسام المجتمع إلى طبقتين؛ أغنياء بثروات باهظة وفقراء منهم من يستطيع أن يسد رمقه عن طريق الدخل الذي يحصل عليه بعرقه، وكثير من هم تحت خط الفقر على ما سلف بيانه. وفي دول الخليج، فإنه ولئن كان المواطن أفضل حالا في كثير من دوله عن حال نظيره في دول عربية أخرى إلا أن هناك فئة من أصحاب الثروات تتركز لديهم رؤوس الأموال ولديهم من الاستثمارات الداخلية والخارجية ما لو وزعت ليس على المحتاجين فقط في هذه الدول بل وفي الدول العربية قاطبة لعاش الجميع في نعيم وحياة كريمة، ويحدث هذا رغم أن القانوني في هذه البلاد تكفل نصوصه التوزيع العادل للثروة، فقد نصت المادة (١١) من النظام الأساسي للدولة في سلطنة عمان: . المبادئ الاقتصادية . على أن: " الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون". ونص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (١٤) منه على أن: " المساواة، والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة، وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعامات المجتمع. والتعاضد والتراحم صلة وثيقة بينهم" وواقع الحال في هذه الدولة بخلاف ما عليه النص، فثمة تفاوت كبير بين دخل الفرد بين إمارة وأخرى، بل إن بعض

الإمارات دخول الفرد محدودة جدا بينما أخرى مثل إمارة أبو ظبي ودبي ذو دخل مرتفع جدا بل تعد من بين أعلى دخل للفرد عالميا، وفي أوساطها يعيش أصحاب المليارات، في حين بين مواطنيها أسر محتاجة.

وفي المملكة العربية السعودية، فقد " كشفت قائمة الأثرياء العرب في القائمة السنوية التي تنشرها "أرابيان بزنس" لعام ٢٠١٢م، عن سيطرة (٢٨) عائلة سعودية على القائمة، وسيطرة ثلاث عائلات في كل من الكويت، والإمارات، وفلسطين، ومصر، والأردن، والعراق، وعائلة في كل من البحرين، ولبنان، وسويسرا، والسودان. كما كشفت القائمة عن أن إجمالي ثروات هذه العائلات يقدر بـ ١٩٧ مليار دولار أمريكي، وبمعدل نحو أربعة مليارات دولار أمريكي لكل عائلة عربية"[١].

"وتأتي هذه القائمة متزامنة مع بلوغ عدد سكان الدول العربية نحو ٣٥٠ مليون نسمة، وبقاء نحو ٤٥ في المائة منهم في دائرة الفقر، ضمن اقتصاديات عربية تنمو بوتيرة جداً بطيئة، ووجود قرابة ٢٠ مليون شاب عربي عاطل عن العمل، ٦٠ % منهم من فئة الشباب الأقل من ٢٥ سنة – حسب تقديرات منظمة العمل العربية. وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، فإن معدل البطالة في الدول العربية يقدر بنحو ٢٢ – ٢٧ %، متقدماً عن تقديرات منظمة العمل الدولية، الواقعة في حدود ١٩ – ٢٠ %. تأتي هذه القائمة كذلك في الوقت الذي بلغ فيه معدل التضخم في الدول العربية خلال العام الحالي نحو ٨.٣ % – حسب توقعات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مع بلوغ متوسط دخل الفرد في الوطن العربي من الناتج المحلي الإجمالي ٨٥٥٤ دولارا أمريكيا سنوياً عام ٢٠١١م[١].

---

(١) انظر موقع قناة العربية على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alarabiya.net/views/

(١) المرجع السابق.

وما زال موضوع تباين مستوى الدخل يحظى بدراسات المختصين ومراكز البحث، ففي " دراسة لمركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام فقد وضعت تحليلاً اقتصادياً وافياً عن تباين مستوى الدخل ما بين أعلى وأقل مستوى للدخل في العالم العربي. حيث جاءت الدول التي حقق مواطنوها أعلى دخل هي: قطر ١٠٧٧٢١ دولارا أمريكيا، الإمارات ٥٩٩٩٣، الكويت ٤٧٩٢٦، البحرين ٢٨١٦٩، السعودية ٢٣٢٧٤، وعمان ٢٢٨٤١. أما أقل مستوى سُجِّل فهي لمواطني دولة جزر القمر ١٠٧٩ دولارا أمريكيا، وموريتانيا ١٨٥٩، والسودان ١٨٩٤، واليمن ٢٢١٣"[٢].

" ورصدت الدراسة التي قام بها القطاع الاجتماعي في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن إجمالي عدد الفقراء دون خط الفقر (دولارين يوميا) حوالي ٧٨.٦ % مليون نسمة في اثني عشر دولة فقط وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن (جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠٧م). وفيما يتعلق بالفقر البشري في الأقطار العربية، فيمكن تقسيم تلك الأقطار إلى أربعة أقسام: دول ذات فقر بشري منخفض ويندرج تحتها كل من البحرين والأردن، ودول ذات فقر بشري متوسط وتضم سوريه ولبنان وليبيا وتونس والسعودية والكويت وقطر والإمارات، ودول ذات فقر بشري مرتفع وتضم سلطنة عمان فقط، وأخيرا دول ذات فقر بشري مرتفع جدا ٠ (وتشمل مصر والسودان واليمن والمغرب والعراق"[١].

ومن أجل إصلاح الأوضاع الاقتصادية في ظل المعطيات التي أحدثتها العولمة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية وما أملته الضرورة من الحاجة لإجراء

---

(٢) مقال: لـ عبدالله العلي، مجلة الاقتصادية، العدد ٦٨٤٣، ٦ يوليو ٢٠١٢.

(١) يقرر البعض أن ظاهرتي الفساد والتهميش وانتشارهما في البلدان العربية تعد عوامل أساسية في انتشار الفقر وعدم عدالة توزيع الدخل والثروة في تلك البلدان، راجع في ذلك: عيسى، محمد عبد الشفيع، ٢٠٠٩ ، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات ومقاربة كمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: ٤٦.

إصلاحات اقتصادية فقد بدأت سياسات الدول الخليجية وسلطنة عمان منها على وجه الخصوص والدول العربية على عمومها تدرج حاجتها للمستثمر الأجنبي فعرضت عليه مزيد من الإعفاءات والحوافز والميزات النسبية لجذب الاستثمارات العالمية مما يترتب على ذلك نقص في إيراداتها وبالتالي اضطرارها إلي تقليص أو إيقاف بعض الدعم الذي كان يقدم في مجالات أخرى " الأمر الذي يترتب عليه في ظل العولمة ضرورة اهتمام الحكومة بالبعد الاجتماعي للإصلاح الاقتصادي بشكل يفوق اهتمامه به قبل العولمة، بالإضافة إلي المحافظة على حسن توزيع الدخل القومي في المجتمع" [٢].

" فوضع ضوابط لتخفيض معدلات البطالة يحتاج لتدخل الدولة في ظل ما تفرضه العولمة من حرية المنافسة واختراق السلع الأجنبية للسوق المحلي والتأثير سلباً على الصناعات الوطنية خاصة بعد التوسع في الخصخصة والتي تشمل مجالات جديدة من المرافق العامة والخدمات برؤوس أموال محلية وأجنبية، وهو ما يتطلب وضع ضوابط تحقق عدم الاستغلال أو الإضرار بهذه المشروعات الخاصة ذات الطبيعة الدولية بالبعد الاجتماعي للتنمية والإصلاح الاقتصادي"[٣].

وقد تلجأ الدول إلى استخدام الأدوات المالية لتحقيق التوازن في توزيع الدخل القومي لتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتواضع مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع . هذا من ناحية . ومن ناحية أخري تستمر الدولة في وضع ضوابط توزيع الأرباح وعوائد حقوق الملكية، وتوفير فرص عمل جديدة للشباب الخريجين سنوياً، ونظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية، والدعم السلعي، وترشيد نظام الضمان الاجتماعي[١].

---

(٢) عصام الدين أحمد عباس : تأثير العولمة على الاقتصاد المصري ، رسالة ماجستير ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٤ ، ص: ١٥٨.

(٣) رئاسة الجمهورية – المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، الدورة السابعة والعشرون، سنة ٢٠٠٠-٢٠٠١.

(١) د. جلال الشافعي: " العولمة الاقتصادية – الأثر على الضرائب في مصر "، مطابع الأهرام التجارية قليوب – مصر، العدد ١٧٩ ، نوفمبر ٢٠٠٢ ، ص: ٦٢.

وتفرض الدولة رقابة حازمة على المؤسسات المعنية بتحقيق البعد الاجتماعي لمنع تبديد مواردها في تحقيق أغراض لا تتفق مع أهدافها أو طبيعة أنشطتها التي أنشئت من أجلها، بالإضافة إلى تشجيع جهود الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للقيام بالأعمال.

ولقد أخذت ظاهرة العولمة كثيراً من الجدل والاهتمام وتقبل المتخصصين والعامة الأمر، واعتبروه بديهياً وطبيعياً، وأدلى كل منهم بدلوه في بئر العولمة العميق، وأصبح لكل منهم رؤيته ونظراته إليها، وفكرته عنها، وتفسيره لها، وأستخلص الجميع اتفاقاً مشتركاً محوره أنها ظاهرة غامضة رغم الوضوح، ومعقدة رغم البساطة، ومشيرة للالتباس رغم اليقين، وأن غايتها محددة رغم أن أشكالها ومضمونها لم تكتمل بعد.. ومن هنا فقد خضعت الظاهرة للتفسير اللامتناهي، وللمفاهيم المختلفة المتقاربة والمتكاملة على حد سواء"[٢].

إن العولمة خير عامل إيقاظ، وهي حافز لمجتمعنا لأن يعمل من أجل التطوير والتحسين ومن أجل العبور إلى واقع أفضل، مما يتطلب ذلك التأكيد على أهمية وجود رؤية شاملة متكاملة قائمة على فهم عميق للمعالجة الجذرية لمشكلات الاقتصاد العربي والتي ترقى إلى مستوى إعادة التأهيل الكامل لهيكل الاقتصاد وجهازه الإداري، حتى يصبح قادراً على الاستفادة بشكل كامل من المزايا التي تطرحها العولمة.

إن تيار العولمة يؤدي إلى حتمية إعادة النظر في توجهاتنا الإنتاجية والتسويقية، والتمويلية، وكوادرنا البشرية... لتصبح قادرة على الفعل في تيار العولمة الذي يقود العالم الآن، ويحوله إلى منظمة كونية متفاعلة، تجتاحها وتتفاعل معها ملايين المتغيرات والمستجدات، القائمة على الاستهلاك الواسع المدى، والإنتاج بالغ الضخامة، والتمويل شديد السخونة والحركة، والمؤسسات التي تتسابق من أجل حيازة اقتصاديات الحجم، والتخصص وتقسيم العمل على

(٢) د. محسن أحمد الخضري: العولمة الإجتياحية، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠١ ، ص: ٣٦٣ .

النطاق الكوني، والدخول في تحالفات استراتيجية من أجل التنسيق والتعاون والمشاركة تمهيداً للاندماج.

ونستطيع في الختام القول أن ثمة محاولات جدية لإصلاح الوضع الذي بات عليه توزيع الثروة في البلدان العربية بضغط شعبي بالدرجة الأولى خصوصا بعد أحداث الربيع العربي، الذي لا شك ما كان ليتحقق لولا دعم وسائل الاتصال الحديثة وبرامج العولمة المتمثلة في فتح الأسواق المحلية للمنافسة وحاجة الدول للاستثمار الأجنبي الذي لن يتحقق ما لم تتوافر مقومات وشروط المؤسسات الدولية خصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومعهما منظمة التجارة العالمية، هذا فضلا عن توظيف القنوات الفضائية التي انتشرت في وطننا العربي، وسخر البعض منها لتحقيق أهداف العولمة وأهداف الداعمين لها، وفي الجانب التشريعي على وجه الخصوص، يلاحظ مبادرة الأنظمة إلى بسط الرقابة البرلمانية على المؤسسات الخدمية ومن ذلك ما حدث في سلطنة عمان بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى ومنحه سلطة الرقابة والتشريع، وجعل النصوص المنظمة لهذا الاختصاص في صلب النظام الأساسي للدولة بعد تعديله، وكان يلزم مع هذا التطور أن يكون مدعوما برقابة ذاتية من داخل الجهاز الإداري وهو ما حصل فعلا، بإنشاء الهيئة العامة لحماية المستهلك بالمرسوم السلطاني رقم (٢٦ / ٢٠١١)، وقد أحسن المشرع صنعا عندما قرر إنشاء هذه الهيئة بعد عمر من الزمن ظل المواطن رهينة نزوات التجار وجشعهم، فقد تمكنت من تحقيق توازن ملحوظ بين المواطن والسوق، وتمكنت هذه الهيئة من كشف عديد من المخالفات وأنواع الاحتكار وتم تقديم الفاعلين إلى عدالة القضاء. كما أضاف المشرع فرعا آخر للرقابة المالية وهو الرقابة الإدارية وجعلهما في مسمى واحد " جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة"، وصدر بشأنه القانون الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١١١ / ٢٠١١)، وبدوره تمكن هذا الجهاز خلال فترة قصيرة من بعد إعادة

تنظيمه وتوسيع اختصاصاته من اكتشاف عديد من المخالفات والتجاوزات المالية، وترتب على ذلك استرجاع ملايين الريالات إلى خزانة الدولة.

هذا وإذا كان ما تم في شأن إنشاء هيئة جديد لحماية المستهلك، وتطوير دور جهاز الرقابة المالية ليشمل الرقابة الإدارية، وهو عمل في الاتجاه الصحيح، إلا أننا نرى أن ثمة فراغ لا زال لم يسد فيما يتعلق بالرقابة قبل الصرف وليس بعده، فملايين الريالات تهدر في مناقصات حكومية بمبالغ أضعاف مثيلاتها في دول أخرى، وتحتكر الشركات الكبرى هذه المشاريع رغم أنها عند التنفيذ تقوم بإعطائها لمقاول من الباطن لا تتحقق فيه شروط القيام بالمشروع، وكل ذلك يتم تحت مرأى ومسمع جهات الاختصاص- هذا من جانب- ومن جانب آخر فإن العقوبات في قانون الجزاء العماني وغيره من القوانين ذات الصلة غير رادعة عن الجرائم التي تنتج عن هذه التطبيقات، ومراجعتها بطيئة جدا، بل إن قانون الجزاء العماني الذي صدر في السبعينات من القرن الماضي لم يعد القانون المناسب لهذه الفترة الزمنية، ومع ذلك فإن فكرة استبداله تحبوا وتجد كل يوم عشرات العوائق التي تحول دون ذلك.

المطلب الثاني
تأثير العولمة على التكافل الاجتماعي

للتكافل الاجتماعي علاقة وطيدة وعميقة بالسلم الاجتماعي وتحقيقه على أرض الواقع، إذ أن التكافل يهتم بحاجات الإنسان الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، وفي حال عدم تغطية هذه الاحتياجات لسبب أو لآخر تضع الإنسان في حاجة، قد تدفع به للخروج عن طوره ووضعه الطبيعي؛ فيلجأ إلى كل السبل والأساليب للخروج من هذا الوضع فيشق طريقه من حيث يريد أو لا يريد باتجاه الانحراف الفكري أو اللاأخلاقي، وقد يصل به الحال إلى عصابات الجريمة، ويكون رقما في أعمال العنف بدلا من أن يكون مساهما في السلم الأهلي والاجتماعي. والملاحظ أن سلطنة عمان من بواكير نهضتها في مطلع السبعينات من القرن الماضي كانت واعية لهذا الجانب، فاستحدثت نظام الضمان الاجتماعي للأسر المحتاجة أو التي لا عائل لها وذلك لتوفير الحد الأدنى من المستوى المعيشي يحفظ للإنسان كرامته، وقدرته على مواجهة متطلبات الحياة العصرية. كما أولت اهتماما بجبي الزكاة من الواجبة عليهم، وأسندت اختصاص القيام بذلك إلى لجنة الأوقاف وبيت المال والزكاة المشكلة في كل ولاية من ولايات السلطنة، وبدور هذه اللجنة تقوم بتوزيع الزكاة على مستحقيها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[1]. وبتطور المنظومة التشريعية في السلطنة، حرصت الدولة على تضمين حق المواطن الغير قادر للضمان الاجتماعي في النظام الأساسي للدولة، فقد نص البند (٤) من المادة (١٢) من ذلك النظام على أن: " تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة".

(١) لمزيد من المعلومات عن دور هذه اللجان واختصاصاتها، انظر جريدة الرؤية، العدد الصادر في: ١١/١/ ٢٠١٣م.

ونصت المادة (٢) من قانون الضمان الاجتماعي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٨٧ / ٨٤) على أن: " للأشخاص الآتي بيانهم وحسب تعريفهم بالمادة الأولى الحق في الحصول على معاش شهري وفق أحكام هذا القانون وبالفئات الواردة بالملحق المرافق. وللوزير بقرار منه تعديل تلك الفئات حسب مقتضيات الحال بالتنسيق مع الجهات المالية"، وقد كفل ذلك القانون راتب ضمان اجتماعي للفرد الواحد يتجاوز المائة دولار أمريكي، ويزيد بزيادة عدد أفراد الأسرة ليصل إلى ثلاث مائة دولا أمريكي في الشهر، كما استحدثت سلطنة عمان دعما من نوع آخر للباحثين عن عمل في شكل مكافأة شهرية بواقع مائة وخمسين ريال عماني إلى أن تتوفر له فرصة عمل في أي من القطاعين العام أو الخاص، ولقد استحدث هذا النظام على ضوء ما تبين لأجهزة الدولة من المطالبات المصاحبة لبعض المظاهرات التي شهدتها بعض ولايات السلطنة في عام ٢٠١١م، وحقيقة حجم الباحثين عن عمل.

ونجد تنظيما مماثلا في التشريع السعودي إذ يقدر إجمالي عدد الأفراد المستفيدين من الضمان الاجتماعي في المملكة بحوالي (٢,٠١) مليون فرد يمثلون (١٠,٩%) من إجمالي عدد السكان. ويبلغ إجمالي ما تم صرفه على برامج معالجة الفقر والمخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والضمان الاجتماعي خلال عام ٢٠١٠م حوالي ١٨,٨ مليار ريال سعودي، منها (١٣) مليارا تقريباً تم تحصيلها عن طريق الزكاة (٧٠%) والباقي إعانة مباشرة من الحكومة.

"وفي السنوات الأخيرة، تجاوز إجمالي المبالغ المحصلة عن طريق الزكاة العشرين مليار ريال سعودي نتيجة تطوير مصلحة الزكاة والدخل لأساليب التحصيل.... ومخصصات الضمان الاجتماعي الحالية لا تنسجم مع مستوى المعيشة في المملكة، وبعيدة عن الحد الأدنى للأجور. كما أنها تتناقض مع برنامج "حافز" الذي يمنح الباحثين عن العمل مبلغ (٢٠٠٠) ريال شهريا

بينما نظام الضمان الاجتماعي يمنح المستفيدة منه مبلغ ٨٦٢ ريالا والمرافقين مبلغ ٢٨٤ ريالا شهرياً"[١]. وفي إطار ما تقدم فإنه من المناسب أن نلقي الضوء على دور الدولة في مجال التكافل الاجتماعي على وجه الخصوص، والدور الاجتماعي على وجه العموم.

فالحديث عن الدور الاجتماعي للدولة هو حديث عن سعي الدولة لكسب درجة عالية من الشرعية واكتساب تأييد وولاء فئات اجتماعية تمتلك مقومات السخط والثورة، فضلاً عن أن هذا الدور ومدى إيجابيته هو المحفز لأهم عناصر قيام الدولة وهو "عنصر الشعب" في أن يدعم سلطتها الحاكمة بالرضاء والاستقرار وكسب التأييد، وقديماً سعت كافة الدول للسيطرة على النشاط التجاري والاقتصادي لكسب هذا التأييد. وبعد أن كان الدور الاجتماعي للدولة أقرب إلى الدور الذي تقوم به المؤسسات الدينية في العصور القديمة من تقديم المساعدات والعون للفقراء اتسع هذا الدور ليشمل تقديم الخدمات المجانية للمواطنين في بعض المجالات الحيوية والإستراتيجية كالتعليم والصحة وإعانات البطالة. لا بدافع أخلاقي وإنساني فقط وإنما لضرورات ضمان التأييد الشعبي وتحقيق السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي أيضاً. وقديماً كان تدخل الدولة غير مرغوب فيه وأعتبر أيضاً أنه يعوق التقدم الاقتصادي، إلا أن الليبرالية الحديثة جاءت لتخفيف آثار هذا الاعتقاد، وخصوصاً على الفقراء مع تلازم الغني الفاحش والفقر المدقع. وبعد أزمة الكساد العظيم التي شهدها العالم في الثلاثينات من القرن الماضي والتي اعتبرت فشلاً ذريعاً للرأسمالية ولحرية السوق، بدأ تدخل الدولة في كل مناحي الاقتصاد وخصوصاً في سوق العمل وأسواق المال، ومع ذلك لم يكن هناك ملامح محددة لما يمكن أن يكون عليه دور الدولة الاجتماعي وإنما اختلفت مساحة تدخل الدولة لأداء دورها من جهة

(١) فادي عبد الله العجاجي، مقال منشور بجريدة الرياض، العدد: ١٦٠٨٦، بتاريخ ٩ يوليو ٢٠١٢م.

لأخرى ومن مجتمع لآخر، ولكن يبدو أن هذا التدخل أدى إلى إهدار مزيد من الموارد والتخبط في اتخاذ القرارات وعانى الاقتصاد الحر من التضخم وتزايدت معدلات الباحثين عن عمل والإنفاق العام وزيادة الضرائب والدين العام، ومع هذا جاءت أفكار الليبرالية الجديدة وكانت أهم مشاكلها هي كيفية تحقيق عدالة في التوزيع في ظل منافسة حرة واختلف الليبراليون فيما بينهم حول طبيعة وفاعلية الدور الجديد للدولة فحين أكد البعض على دور محدود للغاية يرتبط بتحسين كفاءة قوى السوق وتخصيص موارد المجتمع وتوزيعها تجاوز البعض الآخر هذا الاتجاه ونادوا بضرورة تعاظم دور الدولة مع الحفاظ على الفردية والملكية الخاصة ولكن دون إضرار بالفئات الدنيا ومصالحها، وأكدوا أن دور الدولة لن ينتهي بمجرد تصحيح الاختلالات والتفاوت، ولكن أيضاً لضمان أكبر قدر ممكن من المساواة لمن هم أقل تمايزاً. واتفق الليبراليون على أن الدولة لن تدخل أبداً لحماية الكسالى وأن دورها الاجتماعي ليس لحماية الفقير العاطل ولكنه لحماية الفقير المستحق، ولقد كان لتراجع مفهوم دور الرفاهية وانحسار الدور الاجتماعي للدولة مردودة على الدول النامية وخاصة مع تبني المؤسسات المالية الدولية لهذه الأفكار، إذ أدى ذلك إلى تقليص الإنفاق العام ذو البعد الاجتماعي وتقليل الضرائب على الدخول والثروات الكبيرة، وعانت الدول النامية من هذه الأفكار المصدرة إليها رغم أنفها، وكانت أكثر القطاعات تضرراً في العالم في هذه الدول هم الفقراء، وأصبح وقع انحسار الدور الاجتماعي للدولة على هذا العالم عظيماً، إذ تقوم الدولة بدور فعال في النشاط الاقتصادي نظراً لضعف المؤسسات الخاصة في هذه الدول وحداثة تاريخها بالعملية التنموية كما تقدم العديد من الخدمات لتحقيق الشرعية وتلافي أزمة التكامل والتنمية وتحقيق الاستقرار السياسي، ولكن مع ضغوط المؤسسات الاقتصادية العالمية لتقليل النفقات وانحسار الدور الاجتماعي للدولة تختل المعادلة بينها وبين مواطنيها ويحدث التضارب، وهذا ما عانت منه كثير من

دول العالم النامي وهو أيضاً ما دفع لانحسار دور الدولة والسماح لجماعات أخرى هي ظاهرياً تساعد الدولة في أداء دورها ولكنها باطناً تحل محل الدولة نفسها. وخلاصة القول انه إذا كانت الدولة المتقدمة في الشمال قد شهدت تراجعاً في دور ومفهوم دولة الرفاهية فإن دول العالم النامي قد شهدت أزمة عجزت بموجبها عن ترضية الفقراء والأغنياء على حد سواء وتعرضت لسخط الفئتين معاً فالأولى أخفقت في الحصول على الخدمات والثانية التي يقتطع من دخلها ولا تجد أي مردود لذلك، وبجانب ذلك ثمة أيد خفية من داخل الدولة ومن خارجها همها الإبقاء على هذه البلاد في مستواها إن لم يتم إضعافها والحيلولة دونها إلى أن تأخذ بأسباب التقدم، وينتج عن كل هذا مزيد من التخبط والعنف وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وإزاء ما تقدم نلاحظ أن تأثير العولمة على الدور الاجتماعي للدولة، أعاد مفاهيم العولمة والطابع الكوني للاقتصاد العالمي، مما يحتم إعادة النظر في هذا الدور، فبعد أن كانت الدولة مطالبة بتحقيق المزيد من الخدمات والرفاهية لكل مواطنيها، أضحى ذلك محل نقاش في ظل تجليات العولمة، واللافت للنظر أن التباينات حول دور الدولة في ظل العولمة شاسعة، فبينما يؤكد البعض أن العولمة ستؤدي إلى إضعاف الدولة وقدرتها على القيام بوظائفها وخاصة في ظل فقدان السيطرة على إصدار النقود في إقليمها وزيادة الاستقطاب على كافة الأصعدة في غير صالحها، هناك من يرى أن الدور الاجتماعي للدولة سيزداد وتتعاظم مساحته ويدللون على ذلك بزيادة إنفاق الدولة على خدماتها العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وبين هذين الرأيين من يرى أن الدولة ستكيف وظائفها للتوافق مع العولمة. ونحن إذ نتفق مع هذا الرأي الأخير نرى أيضاً أن الدور الاجتماعي المثالي للدولة في ظل العولمة سيتحدد في سعي الدولة في القضاء على الفقر ومراعاة البعد الاجتماعي داخل المجتمع في ظل تحقيق تنمية مستديمة، ولن تستطيع الدولة

تحقيق ذلك إلا عند تبنيها صيغة توفيقية بين خصوصيتها الاجتماعية والثقافية في مكافحة الفقر وبين الاستجابة للمتغيرات العالمية، ومهما تعددت الآراء تبقى حقيقة أن العولمة في علاقتها بدور الدولة هي عملية ذات وجهين؛ الأول: أنها ستضعف دور الدولة وستتعاظم حجم الفئات المضارة عند تطبيق الشق الاقتصادي لها. والثاني: هو أن العولمة تساعد بشكل غير مباشر على قوة جماعات معينة داخل المجتمع مثل رجال الأعمال وممثلو الشركات الأجنبية وفي ذات الوقت ستقوى الفئات الفقيرة والأقل قوة نتيجة بحثها عن مخرج وسعيها لتكوين شبكات اجتماعية تهدف إلى حل مشكلاتها الحياتية. إن مكافحة الفقر كأحد أهم أبعاد الدور الاجتماعي للدولة لا يجب النظر إليه على أنه تكلفة اجتماعية أو اقتصادية بل هو استثمار بشري وعلى كل دولة أن تبحث عما يجب أن تفعله؛ أو ما لا تفعله في مجال التخفيف من حدة الفقر وتحديد الطريقة المثلى لتحقيق ذلك بمعني كيفية معالجة مشكلات الفقراء والفئات الأقل تمايزاً وتوفير الحماية الاجتماعية لهم، فالدولة القادرة على تمكين مواطنيها هي الدولة القوية القادرة على تأهيل الباحثين عن عمل من الفقراء ودمجهم في سوق العمل والإنتاج ولن يتحقق ذلك فقط بالمساعدات المالية التي تقدمها الدولة للفقراء ولكن سيتحقق ذلك من خلال تقديم المزيد من القروض التي تساعد هؤلاء الباحثين عن عمل على القيام ببعض المشروعات الصغيرة"[1]، وقد تبنت سلطنة عمان هذا الفكر والحمد لله من عدة وجوه؛ أولها: إنشاء مشروع سند وهو يقدم قروضا ومساعدات للراغبين القيام بمشروعات اقتصادية منتجة، وأهم أهدافه: " المساهمة في تشغيل القوى العاملة الوطنية. وتوطين المهن والأعمال التي يمكن أن يشغلها العمانيون، وتشجيع ورعاية المبادرات الفردية ومشروعات التشغيل الذاتي. والمساهمة في تأهيل الأفراد وإعدادهم لدخول سوق العمل.

(١) أنشأت مصر الصندوق الاجتماعي للشباب بغرض توفير الفرص للشباب العاطل عن العمل لإنشاء مشروعات صغيرة أو تدعيم للمشروعات القائمة وذلك لزيادة التنمية والمساهمة في القضاء على البطالة.

وتنمية المشاريع الفردية ووضع البرامج والخطط اللازمة لانتشارها. وإنشاء الحاضنات بغرض تقديم الرعاية والدعم للأفراد الراغبين في تأسيس المشاريع الصغيرة "[1]، وقد تم تطوير هذا المشروع عن طريق دمج مشاريع مماثلة وحل محلها صندوق " الرفد "، وقد جاء ذلك في كلمة السلطان قابوس أمام جمع من المواطنين في سيح الشامخات بولاية بهلى أثناء الجولة السنوية، وتبعه إصدار المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦) بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٣م. والثاني: من خلال إتاحة فرص أكبر في قطاعات التعليم المختلفة لأبناء أسر الدخل المحدود بتخصيص منح وبعثات خاصة لهذه الفئة. وإزاء ذلك نرى أن الدولة – تحقيقاً لدورها الاجتماعي – يجب أن تتبنى استراتيجيات طويلة المدى تتمثل في كيفية الاهتمام بالعنصر البشري لزيادة مردوده الاستثماري، وذلك بتقديم خدمات تعليمية وصحية للفقراء لتنمية قدرتهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتأمين مظلة تأمينات اجتماعية لهم مع السعي الدائم لفتح مجالات العمل لهم سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو المشروعات الاستثمارية الجديدة في مجال الزراعة والصناعة وذلك بعد تدريبهم وتأهيلهم علمياً وحرفياً، وبمراعاة أن لا يكون ذلك بعيدا عن احتياجات الطبقة الوسطى في المجتمع التي يكون أفرادها ضحية هذا الدعم، فلا يطولون ما بيد الطبقة الأعلى ولا يستفيدون مما يمنح لطبقة ذوي الدخل المحدود (الفقراء). وعلى الجانب الآخر، فإن تجاهل هذا الدور الاجتماعي للدولة سوف يفجر مزيدا من العنف في مواجهة الدولة؛ فما انتهاك قدسية الدولة والتهكم من قوانينها والذي لاحظنا حدوثه بمناسبة الثورات المسماة بالربيع العربي إلا مظهراً من مظاهر الهامشية والتجاهل. وما أحداث العنف إلا الطريق الوحيد أمام هؤلاء المهمشين والمتجاهلين والمستبعدين من هذه الخدمات لإشعار الآخرين بوجودهم، وتتفق الكثير من الدول على أن

(١) برنامج سند على موقع وزارة القوى العاملة:
https://www.manpower.gov.om/ar/sanad_objectives.asp

البطالة "قنبلة موقوتة" يمكن أن تنفجر تحت أقدام الدولة في أية لحظة في الوقت الذي كثيراً ما تخلف السياسات الاجتماعية الغير عادلة أو السلبية مشاعر العداء للدولة وإنذارات لبدايات انهيارها وهي حالة أقرب لما وصفه "هويز" بحرب الكل ضد الكل كما هو الحال في الصومال وليبيريا والكونغو وأفغانستان أو انهيار جزئي كما هو الحال في دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الوسطي والشرقية.

وأخيراً؛ فإنه مع تداعيات مفاهيم العولمة والطابع العالمي للاقتصاد والدعوة إلى التكامل معه وانتشار القيم الديمقراطية، لم تعد الدولة هي المصدر الوحيد للخدمات الاجتماعية بل دخل القطاع الخاص والقطاع الأهلي وزادت الفواعل الأخرى وأصبح على الدولة إحداث مزيد من التغيير لتتلاءم مع دورها الاجتماعي الجديد فانحسار دورها ليس هو نهاية المطاف. وإذا أخبرنا التاريخ بأن التنمية التي تعتمد على سيطرة الدولة قد أخفقت فإن التنمية أيضاً بدون الدولة لن تنجح في النهاية، إنه مهما اختلفت صورة الدولة عبر العصور والأفكار فلا خلاف حول أن أحد أهم وظائف الدولة هو ضمان توفير سلع أساسية وخدمات لا غنى عنها لمواطنيها وباستثناء ضرورة توفير الحاجات الأساسية دار الخلاف حول طبيعة الدولة في العملية التنموية بدءاً بالدولة الحارسة وانتهاء بدولة الاقتصاد الحر.

ويبقى أن نشير في خلاصة إلى ما يتعين أن تكون عليه الوظيفة الاجتماعية للدولة على أقل تقدير من وجهة نظرنا. " فنتيجة الظواهر الناتجة عن العولمة والتي أبرزت في الحديث عن التجليات الاجتماعية لهذه الظاهرة، كان ولابد أن يتم على ضوء ذلك تغير أو تطور في وظيفة الدولة الاجتماعية وأهمها الدور الخاص بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تغير محتوى هذا الدور فلم يعد قاصراً على علاج الخلل في توزيع الدخل فحسب، وإنما اتسع ليشمل تحقيق العدالة في التعليم بمعنى توفير الفرص المتكافئة أمام المواطنين للحصول على

العلم والمعرفة الحديثة المعاصرة وكذلك الحال في مجال الصحة والغذاء ومياه الشرب النقية والإسكان الذي يعاني خللا واضحا في كثير من بلدان العالم النامي والصرف والمرافق وكل مجالات البنية الأساسية من مواصلات ونقل ووسائل اتصال وطرق، وكلها مجالات اتسعت وزاد الضغط عليها مع تطور الحياة وتطور نمطها ومع زيادة السكان والحاجة الملحة إلى مواكبة عصر المعلومات والعلم والتطور، كذلك برزت مشكلات الاستبعاد والتهميش الاجتماعي وهو ما يدخل علاج هذه المشكلات في نطاق الوظائف الاجتماعية للدولة.

وبناء علي ذلك يمكن تحديد أهم الوظائف الاجتماعية للدولة في عصر العولمة، على النحو التالي:

١. يتعين وبحق إدارة ما يجوز تسميته بالصراع الاجتماعي بأبعاده ومستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة، على نحو يؤدي إلي تقليل حدة العنف الاجتماعي لأقل درجة ممكنة، ووضع استراتيجية محددة المعالم ترسم ما يتعين فعله في هذا الخصوص، ومن المؤمل لو تم ذلك أن يحقق الاستقرار الاجتماعي المنشود أو الدرجة الملائمة منه، ولن يتحقق إلا من خلال الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وقوى المجتمع المدني غير الحكومية.
٢. تخصيص اعتمادات مالية كافية بغرض الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب؛ على أن يحاط ذلك برقابة صارمة عند التنفيذ، بحيث لا تكون هذه الاعتمادات هي السبيل لتحقيق ثراء البعض ممن يعتقدون أنهم يقدمون خدمات التعليم والتدريب، وهم في حقيقتهم بعيدين عن هذا الفهم، ولا يخفى على كل فطن أن التعليم أصبح أحد المداخل لتحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الجديد، لأن محور الانقسام الاجتماعي قد اتجه للفصل بين من يعلمون ومن لا

يعلمون، وبين الأيدي العاملة الماهرة وبين الأيدي الغير منتجة لعدم قدرتها على مواكبة التطور، ومن ثم فقيام الدولة بتوفير الفرص المتكافئة للراغبين في التعليم والقادرين عليه واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعصر العولمة يمثل جوهر تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا العصر، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية التعليم لم تعد قاصرة على مرحلة سنية معينة من حياة الإنسان بل صارت مستمرة على مدى الحياة.

٣. تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يتلاءم والظروف الجديدة وابتكار الوسائل الملائمة لإدارة واستثمار أموالها بما يؤدي إلى توفير موارد جديدة لتمويل نظم التأمينات الاجتماعية.

٤. تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من آليات ووسائل جديدة تقوم على أساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، ومن خلال الأسلوب اللامركزي في تحديد الاحتياجات وتوفير الوسائل والسبل الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات، وهو ما يعني إحياء دور الدولة المدني في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية.

٥. علاج مشكلة الاستبعاد والتهميش الاجتماعي بوسائل جديدة مبتكرة وذلك من أجل تجنب حدوث العنف الاجتماعي أو التقليل من آثاره السلبية إن حدث.

٦. الاهتمام بمشكلة الفقر من خلال توفير آليات نابعة من خيرة المجتمع لتحقيق التكافل الاجتماعي والتحول من أسلوب الإعانة إلي أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.

٧. علاج الجوانب الاجتماعية لمشكلة الباحثين عن عمل من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية وتحديد طبيعة المشكلة في كل مجتمع

محلي والبحث عن أساليب نابعة من هذه المجتمعات لعلاج مشكلة البطالة.

وأخيرا، فإنه لا غنى لمواجهة خطر العولمة بأن تحرص الدولة " على زيادة التكافل الاجتماعي، وزيادة الرعاية الاجتماعية، والتأمينات الاجتماعية، وتقوية المجتمع المدني، وتعزيز المشاعر والأحاسيس الدينية التي لا غنى عنها مهما قيل أو صور البعض، فالشعور الديني هو تأصيل للأخلاق والقيم وبدونهما لا واعز ديني يردعنا. كما أن على الدولة تقوية الجوانب الفكرية والاقتصادية والفنية والاجتماعية وفق الثوابت الدينية(العقائدية والتشريعية)"[1].

ونود أن نشير في الختام إلى أن ظاهرة خطيرة يتزايد انتشارها في مجتمعاتنا، ألا وهي تراجع الوازع الديني وخصوصا بين الشباب المسلم، ومما يحز في النفس جهل بعض الأنظمة الحاكمة بالخطر المحدق من جراء ذلك، وتوجهها للاعتقاد أن الاهتمام بالتعليم الديني والإرشاد من قبل المختصين بوزارات الأوقاف والشؤون الدينية، قد يتولد عنه تعصب غير محمود بين الشباب، وهذا كلام مبالغ فيه، إذ أن الأمور تقاس بقدرها، وأن العقيدة منهاج حياة وتربية للنفس من شأن فهمها الحد من ظواهر أخلاقية كثيرة ما أحوجنا لمعالجتها قبل أن تستفحل بين شبابنا.

(١) العولمة من منظور إسلامي، انظر موقع إسلام على الإنترنت ـ بتصرف.

المبحث الثاني
تأثيرات العولمة على المواطنة

يعود مفهوم المواطنة تاريخيا، وكما يري الكثير من المهتمين" إلى أيام المجتمع الإغريقي وما نشأ من أنظمة وقوانين كانت طابع المدن اليونانية في ذلك الوقت، حيث كانت الأنظمة والقوانين تؤكد على تحقيق العدل والمساواة لأفراد المجتمع بعد الذي كانوا يعانونه من جور وظلم، وعلى أهمية مشاركة المواطنين في الحياة العامة، ومنها يدور الفكر المعاصر حول الأسلوب الأمثل لضمان علاقة الفرد بمجتمعه وثقافته"[١]. وعلى نفس المنهج الفكري كانت محاولات المجتمع الروماني في وضع التصورات الأولية لهذا المفهوم في العصر القديم، من خلال التركيز على أن تكون العلاقات الاجتماعية التي تسود بين أفراد المجتمع محكومة بقوانين العدل والمساواة. فهل المواطنة في عصرنا كما بدأت في المجتمعات القديمة وهل تأثرت بعد انتشار وسائل الاتصال والعولمة؟. ذلك ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: حقوق المواطنة.

المطلب الثاني: أثر العولمة على المواطنة.

(١) د. عبد الودود مكروم، القيم ومسؤوليات المواطنة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ٢٠٠٤، ص: ٣١٨.

المطلب الأول
حقـوق المـواطـنــة

الحقوق والحريات في المواطنة:

يترتب على المواطنة الديمقراطية ثلاثة أنواع رئيسية من الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين في الدولة، دونما تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو أي وضع آخر، وهذه الحقوق هي:

أ . الحقوق المدنية: وهي مجموعة من الحقوق، تتمثل في حق المواطن في الحياة بحرية طالما أنها لا تخالف القوانين ولا تتعارض مع حرية الآخرين، وحق كل مواطن في حماية القانون، وحقه في حرية الفكر، والدين، واعتناق الآراء، وحرية التعبير وفق النظام والقانون .

ب . الحقوق السياسية: وتتمثل هذه الحقوق بحق الانتخابات في السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات والترشيح، وحق كل مواطن بالعضوية في الأحزاب والتنظيم في حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير في القرار السياسي وشكل اتخاذه من خلال الحصول على المعلومات ضمن القانون، والحق في تقلّد الوظائف العامة في الدولة، والحق في التجمع السلمي .

ج . الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: وتتمثل الحقوق الاقتصادية أساسا بحق كل مواطن في العمل في ظروف منصفة، وأبرزها الحرية النقابية، والانضمام إليها، والحق في الإضراب، وتتمثل الحقوق الاجتماعية بحق كل مواطن بحد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في الغذاء الكافي، والحق في التأمين الاجتماعي، والحق في المسكن وفي التنمية، والحق في خدمات كافية لكل مواطن، وتتمثل

الحقوق الثقافية بحق كل مواطن بالتعليم والثقافة. ويحدد أحد الباحثين شرطين تتعرف بوجودهما المواطنة، ولابد من سيادتهما لضمان مبدأ المواطنة وتطبيقه[1]:

الأول: زوال مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار الشعب مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطي، ومن خلال ضمانات تصون مبادئه، ومؤسسات تطبق آلياته الديمقراطية على أرض الواقع.

الثاني: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة أو الذين لا يحوزون جنسية دولة أخرى المقيمين على أرض الدولة، وليس لهم في الحقيقة وطن غيره، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانيات ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة، حيث تعتبر الواجبات المترتبة على المواطن نتيجة منطقية وأمراً مقبولا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن بشكل متساو ودون تمييز.

أما الواجبات التي تقع على عاتق المواطن فهي (واجب دفع الضرائب للدولة، وواجب إطاعة القوانين، وواجب الدفاع عن الدولة).

وللمواطنة أشكال محددة يمكن تلخيصها في الآتي:

أ . المواطنة التقليدية: وهي المواطنة المبنية على الخصوصية الثقافية، فالمجتمعات تتمتع بالخصوصية الثقافية التي أصبحت تتعارض مع الثقافة العالمية التي تسعى القوى المهيمنة على النظام العالمي إلى تسويقها

(١) على خلفية الكواري: (مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية) المستقبل العربي ، السنة: ٢٢ ، العدد: ٢٦٤ (شباط / فبراير) ٢٠٠١ ص١٢٢-١٢٣ .

بحجة أنها تصلح لكل المجتمعات"[١]، وعليه فإن محاولة عولمة المواطنة من خلال نفي الآخر، وتنميط الثقافة، وطمس الخصوصية الثقافية، أحدث ردة فعل عكسية تمثلت بعودة الهوية القومية أو العرقية أو الدينية والتعبير عنها، ومحاولة توكيد الذات خوفاً من الاندثار، ولكن هذه المرة على حساب الدولة القومية نفسها في سبيل إنشاء كيان سياسي جديد على أسس ثقافية عرقية، أو طائفية، " فالقومية في صيغتها الجديدة أصبحت ظاهرة مركبة تعبر عن نفسها بطرق مختلفة، وفي أماكن مختلفة، ولكنها جميعا تشترك في هدف واحد هو مناهضة الدولة القومية الحديثة"[٢]، فما زالت القيم التقليدية هي التي تحدد أدوار هذه الجهات وسلوكها.

ب . المواطنة الدستورية: وهي المواطنة المرتبطة بجواز السفر وما يترتب عليه من حقوق وواجبات ليس أكثر، مما خلق تعدد ولاء للأفراد داخل الدولة، ولم يصبح الولاء مرتبطا بالهوية القومية، بل مرتبطا بالولاء الدستوري أو المواطنة الدستورية"[٣]، فالفرد عندما يخرج من حدود بلده تصبح المواطنة مرادفة للجنسية، كما هو الحال في القوانين والمواثيق الدولية.

ج . المواطنة العالمية: وهي المواطنة المبنية على الاهتمام والولاء لما هو عالمي،" فالمتغيرات الدولية فرضت نمطاً جديداً للتعاون والتفاعل، مما استوجب مفهوماً جديدا لـ (المواطنة) يتجاوز الاختلافات التاريخية، الخصوصيات الثقافية، فعولمة الأسواق أدت إلى توحيد المقاييس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلاقات الثقافية بين المجتمعات، مما

---

(١) ماتياس كينيج: التنوع الثقافي والسياسة اللغوية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد١٥٧ ، أيلول / سبتمبر ، ١٩٩٨ ، ص٢١٠ .

(٢) بيتر تيلور وكولن فلنت: الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، الاقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحق عبيد، عالم المعرفة، ٢٨٢ ، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،٢٠٠٢، ص:٤٦ .

(3) Jurgen Habermas, (Beyond the Nation State?) Peace Review, vol. 10 ،no.2 (June 1998), pp. 1-15

جعل الهوية الإنسانية والمواطنة العالمية تحل تدريجياً محل الهوية المحلية والمواطنة المحلية"[١].

د . المواطنة الإيكولوجية: "وهي تشير إلى الارتباط القوي بين الناس والبيئات الفيزيقية التي يعيشون فيها، وما يفرضه عليهم هذا الارتباط من حقوق والتزامات تتعلق بأسلوب التعامل مع البيئة، من حيث الاستغلال من ناحية، والمحافظة عليها من الناحية الأخرى، وكذلك حقوق الدفاع عن تلك العلاقة ضد أي تدخل خارجي لتعديلها أو تغييرها"[٢].

هـ مواطنة الحراك: وهي التي تضم الجماعات أو الأفراد الكثيري الانتقال من دولة إلى أخرى، والاتصال بالتالي بثقافات ومجتمعات مختلفة، فلهم أن يطالبوا في أثناء إقامتهم في أي مجتمع غريب بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأصليون، فجماعات الغجر مثلاً من حقهم أن يعاملوا المعاملة نفسها التي يلقاها مواطن الدولة التي تحل بها تلك الجماعة"[٣] .

و . المواطنة الثقافية: وتعني حقوق الجماعات الفرعية والأقليات في الاحتفاظ بهوياتهم الثقافية ودمجها في الثقافة العامة الرسمية السائدة في المجتمع، وأن يترتب على ذلك المشاركة الإيجابية والفعالة في مختلفة أنشطة الحياة، والالتزام بالقوانين والقواعد الأساسية المنظمة للحياة العامة في الدولة"[١]، وهذا يعني تقبل مجمع الدولة وجود هذه الجماعات المتمايزة ثقافياً، والاعتراف بحقها في الاحتفاظ بمقومات ثقافتها الخاصة، كما يعني التفريق داخل المجتمع الواحد بين المواطنة السياسية التي يخضع لها جميع الأفراد في المجتمع، والمواطنة الثقافية التي تميز الجماعات الفرعية الموجودة داخل

---

(1) nichi Ohmae, The End of the Nation State, The Rise of Regional Economies, London: Harpercollins ،1995 ،pp. 252-254

(٢) السيد يسين: المواطنة في زمن العولمة، القاهرة، المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢، ص٢١-٢٤ .

(٣) (المرجع السابق).

[١] انظر: http:// www. stanford. edu/ dept/ anthrocasa/ people/ facullty/ rasaldo

ذلك المجتمع من الثقافة العامة التي يشار إليها بـ (الثقافة الرسمية) فالمواطنة الثقافية تقتضي إذاً قبول الآخر كعضو في المجتمع مع احترام ثقافته، وهو الأمر الذي لا يكاد يتحقق الآن في المجتمعات الغربية بالنسبة إلى المسلمين، خاصة المواطنين الذين ينحدرون من أصول عربية، والتنكر للعادات والتقاليد المميزة لهم، اجتماعيا أو دينياً، ونرى في ذلك دليلاً على العداء للآخرين، والتعصب الديني، وعدم الانتماء السياسي والولاء للدولة التي يعيشون فيها، وما يغفله الغربيون حين يتهمون المواطنين المسلمين بالتعصب للهوية الإسلامية ولأصولهم العربية، أن التمسك بمظاهر تلك الهوية هو نوع من الدفاع عن الكيان، ومحاولة لإثبات الوجود الذاتي ضد هيمنة الثقافة الغربية، التي تملك من عوامل قوة التأثير إزالة كل الثقافات المغايرة، وفرض ثقافتها على هؤلاء المهاجرين، ولو كان ذلك على حساب ثقافتهم الأصلية، بكل ما تشتمل عليه من سلوكيات وأخلاقيات وقيم وثوابت عقائدية، "ويذهب أساتذة الأنثروبولوجيا إلى ان جماعات الأقليات التي تعيش في أي مجتمع، وتعتبر أعضاءها مواطنين في ذلك المجتمع، يمكنها الحصول لأعضائها على حقوقهم العامة كمواطنين كاملي المواطنة، على اعتراف الشعب والدولة بوجودهم ككيان متمايز داخل الدولة، وذلك بالعمل الجاد لأفراد هذه الأقليات على نشر خصائص ومقومات ثقافتهم الخاصة، والتعبير عنها بقوة ومثابرة بكل الوسائل إلى أن يتم تثبيتها في ذاكرة المجتمع، وبذلك يفرضون هويتهم الخاصة وذاتيتهم على المجتمع الكبير، بحيث يضطر في النهاية إلى تعديل مواقفه المعارضة ونظرته الرافضة"[1].

إن الأنواع الجديدة من المواطنة السابقة الذكر تسبب الكثير من القلق للقيادات السياسية في المجتمعات التي تبرز فيها المشكلات المتعلقة بهذه الأنواع، والتي

(1)Marc Howard Ross: Creating the Conditions for peacemaking: Theories of Practice in Ethnic Conflict Resolution,) Ethnic and Racial Studies, vol. 23, no.3 ,November 2000,p. 1007.

قد تتطلب إعادة النظر في نظمها وقوانينها وأعرافها وتقاليدها التقليدية الراسخة، فمفهوم (المواطنة) أصبح يمثل الآن إشكالية معقدة تحتاج إلى حلول للاعتبارات الجديدة والمعقدة، حتى يمكن تحقيق المواءمة والسلام عن طريق احترام أساليب وطرق التفكير وأنواع متطلباته المختلفة التي تعتبر عناصر أساسية في ثقافات جماعات معينة لها كيانها الخاص المستقل، المتمايز داخل المجتمع، وتعتبر في الوقت ذاته جزءاً من بناء ذلك المجتمع.

آليات تحقيق المواطنة :

يوجد ثلاث آليات سيكولوجية تؤثر في درجة مواطنة وولاء الأفراد، تختلف درجة هيمنة الواحد منها على الآخرين من مجتمع إلى آخر تبعاً للشروط السياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية السائدة، وهذه الآليات؛ هي:

أ. الانصياع (Compliance) ويكون الانصياع مهيمناً في المجتمعات التي تحكمها سلطة سياسية مستبدة تتحكم بحياة ومصير أفرادها وجماعاتها، " وتكون آلية الانصياع هي التي تهيمن على العلاقة بين الفرد والنظام السياسي، وهذه العلاقة لا تولد إلا تضامناً وهمياً، فهي تقوم على علاقة عمودية بين الطرف الأقوى والطرف الأضعف، فهي تعبر عن دافع بيولوجي غرضه السعي وراء مكافأة يحصل عليها الفرد من محيطه البيئي والاجتماعي، أو تحريضه على تجنب عقاب قد يأتيه من هذا المحيط، ولكنها غالباً سرعان ما تختفي عندما يختفي المحرض الخارجي، وهي عرضة للتبدل والاستبدال والزوال، أما في ما يتعلق بالمشهد العربي، فإن العلاقة تتخذ صيغة المواطنة في قيد التشكل، أو مشروع مواطنة، التي يهيمن فيها آلية الانصياع، حيث التفاوت الطبقي والاجتماعي آخذ في التزايد والاتساع، وقيم التسامح والحوار تغيب لصالح الانغلاق والتعصب والأنانية"[1] .

(١) كريم الحلو: تأسيس فكري للمواطنة، الحياة، ٢٠٠٠/٦/١٧.

ب . التماهي: (L'dentification) لقد حولت الدولة التسلطية المؤسسات الاجتماعية إلى تضامنيات (جماعة أو قوة اجتماعية تعبر عن نفسها تضامنيا من خلال قادة تعترف بهم الدولة) وفي ظل عقلية الدولة التسلطية أصبحت وظيفتها الأساسية هي توزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع مما خلق التعارض مع الارتباطات الطبيعية للأفراد، بين ولاءاتهم العرقية والدينية والقومية، وولاءاتهم للدولة نفسها، وهو ما انعكس على الدولة، وأدى إلى خلق حدود فاصلة بين الحدود السياسية للدولة والشعور بالانتماء إلى جماعة وطنية واحدة، والحدود المرتبطة على أسس عرقية أو دينية أو قومية وهو ما أدى إلى غياب مفهوم (المواطنة) في الدولة كقيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، وإلى غياب الانتماء والولاء، ونشاهد في الواقع أمثلة عديدة كالأكراد في تركيا والعراق وإيران، والأقلية السنية في إيران، والأقلية الشيعية في السعودية، والشيعة في البحرين.

إن الفرد في المجتمعات القبلية لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده المستقل بعيداً عن الأطر التي تحددها له هذه العلاقات، وتتعامل معه مؤسسات الدولة بالمنطق نفسه، أي باعتباره عضواً في قبيلة أو عشيرة أو طائفة. وما زالت جدلية العلاقة بين النزاع والمواطنة هي التي تمتاز بها تلك المجتمعات، فثقافته التقليدية السائدة ومنظومة القيم التي يتعامل بها هي منظومة مبنية على أن أدوار الأفراد الاجتماعية وحقوقهم وواجباتهم ومكانتهم مبنية على أساس النوع الاجتماعي والانتماءات الطبقية والطائفية.

ونتيجة تأثير البنى التقليدية في المجتمع تعمقت التراتبية الاجتماعية، وغياب العدالة السياسية، حيث إن المواطنة تأخذ أبعادها الحقيقية في الفضاء الاجتماعي، فحينما تتحقق العدالة يتعمق مفهوم " المواطنة " والولاء في نفوس

وعقول أبناء المجتمع، أما إذا غابت العدالة السياسية، وساد الاستبداد السياسي، وبرزت مظاهر الإقصاء والتهميش على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية أو قومية، فإن مقولة المواطنة والانتماء تصبح في جوهرها خداعاً لأبناء الوطن والمجتمع مما جعل مؤسسات الدولة تتحول إلى ممارسة التهميش والتمييز تجاه المواطنين تحت تأثير تغيير القناعات والولاءات للأفراد نتيجة العوامل الدينية أو القومية أو العرقية، وتناست الدولة أن وظيفتها ليس تغيير قناعات وعقائد مواطنيها، وإنما حماية أمنهم وتيسير شؤونهم الإدارية والاقتصادية والسياسية.

كما أن الدولة القومية التي بقيت حارسة أمينة للكيانات الطائفية وامتيازاتها، تحولت إلى دولة منتجة للطوائف وداعمة لديمقراطيتها الخاصة. بوصفها إحدى مبررات وجودها ككيان سياسي، وبالتالي فإن الطائفية التي تتساوى مع الدولة، وتعبر عن هويتها السياسية، تصبح هي المعادل الموضوعي لاستمرار الدولة، بمعنى أنها أيضا تقوم بوظيفة إنتاج الدولة، وهذه علاقة تبادلية متكافئة في الأدوار، فالفرد أصبح مواطناً في طائفته، وليس مواطناً في دولته، وهو ما أدى إلى القطيعة بين الدولة كحامية لمصالح المجتمع المتضاربة والأقليات التي اعتبرت الدولة طرفاً في صالح الجماعة المسيطرة، وليس طرفاً محايداً، مما خلق تفسخ الانتماء والولاء عند الأفراد، وتفكك النسيج الاجتماعي لتلك الدول، كما يحدث في لبنان حالياً، وفي السودان وجنوبه، والبحرين. وفي مجال الحديث عن الولاءات التقليدية، نجد أن الواقع الاجتماعي في بلدان المشرق العربي أحال الواقع الديني إلى واقع طائفي، فالولاء في عدد من البلدان العربية هو ولاء للطائفة، فمثلاً في لبنان نلاحظ أنه لم ينجح أي سني رشح نفسه في الانتخابات في منطقة أغلبها شيعة، ولم ينجح أي شيعي في منطقة انتخابية اغلبها سنة، على الرغم من الشعارات الوطنية. ولا يقتصر ذلك على لبنان فقط، بل هو منتشر في كثير من الدول العربية ومنها دول الخليج، فالمواطن

العربي يميل إلى الارتباط بطائفته، فالبنى الاجتماعية والتنظيمات والمؤسسات التقليدية تمده بالانتماء التقليدي لطائفته أكثر من ارتباطه بالمواطنة لبلده بالدرجة الأولى. " وبهذا المعنى، لا يكون الانتماء الطائفي تعبيرا عن إيمان ديني، بل هو أداة من أدوات المحافظة على امتيازات الطائفة وحقوقها، أو كردة فعل لتعصب طائفة مقابلة، ويصبح الدين أو القبيلة في هذه الحالة أداة في خدمة المصالح المرتبطة بالطائفة، وللخروج من هذا المأزق سعى الكثير إلى التوفيق بين الخصوصية الطائفية والخصوصية الوطنية من خلال الالتزام بالأولى كشرط لتأكيد الثانية، غير أن فكرة الاستقلال بين مفهوم (المواطنة) والانتماء الديني أو القبلي ساهمت في تبني الأحزاب القومية (العقائدية) إعادة صياغتها بما يتلاءم مع واقع التعدد وهو ما جعل علاقة المواطن بالدين أو القبيلة أكثر ارتباطا من العلاقة بين المواطنين ودولتهم"[1]، وما زالت الأقليات العرقية أو الدينية أو القومية تحتل مرتبة متقدمة في إشعال المواجهات المسلحة في داخلها. إن غياب مفهوم " المواطنة " بمعناه الحديث عن تيارات الفكر القومي العربي يعود إلى:

. غلبة تنظيرات دور الدم واللغة والتاريخ (الألمانية) في تشكيل الوعي القومي على حساب تنظيرات الحقوق والواجبات (الفرنسية) في تشكيل أي مجتمع قومي حديث .

. ضغط أولويات التخلص من الاستعمار والتبعية للخارج، وبناء دولة ما بعد الاستقلال بالتوازي مع مواجهة التحديات.

. الموقف المتشكك الذي اتخذه الفكر القومي الكلاسيكي من قيام ديمقراطية عربية في الدول التي سماها دول " التجزئة القطرية ".

(١) د/ يحيى الجمل: المواطنة والدين في الدولة الحديثة، جريدة الأسبوع ، القاهرة، ٣ أبريل، ٢٠٠١

ج . الاستبطان (Internalizing) :" تهدف هذه الآلية إلى إرضاء رغبة داخلية تتمثل برغبة القيام بالفعل الصحيح، مما يجعلها تشكل الآلية المهيمنة في ما يتعلق بالمواطنة. وتكون العلاقة التي تقوم على هذه الآلية علاقة أفقية بين الطرفين، وتولّد تضامناً حقيقيا، مما يجعلها أكثر ديمومة من تلك التي تتشكل عبر الانصياع والتماهي" [1]. ومن المعلوم أن الإنسان لا يستجيب إلى مؤثر اجتماعي عبر آلية الاستبطان، إلا إذا كان هذا المؤثر متحلياً بالمصداقية، وقادراً على تفعيل القيام بالفعل الصحيح في الآن ذاته، لذلك فإن هذه الآلية بأنها قادرة على تحويل المؤثرات الاجتماعية إلى قوى نفسية راسخة، من شأنها تدعيم الإرادة الحرة للفرد، وإطلاق قواه الإبداعية، وشحذ حسه الإنساني، وتفعيل نزعته إلى احترام الآخرين .

مظاهر المواطنة:[1]

١- المشاركة التطوعية والتلقائية والاختيارية على شكل أنشطة اجتماعية مختلفة نافعة.

٢- التشبث بالقيم التي لها القابلية لدى الجميع.

٣- تكييف السلوك حسب المعايير الوطنية والعالمية التي تؤطر الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية .

٤- توجيه السلوك الأخلاقي والشعور بالهوية والبحث عن الحقيقة وقول الحق، التحضر واكتساب الحس المدني الرفيع، واحترام المرأة وتقديرها، والعدل والتنازل والحوار وقبول الآخر، والتعايش مع الغير والتآخي والتضامن، والاعتدال والتسامح.

---

(١) جون دكت: علم النفس الاجتماعي والتعصب، ترجمة عبد الحميد صفوت، دار الفكر العربي، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص: ١٨٦

(١) د. جعفر شيخ إدريس، مجلة البيان، العدد: ٢١١، ربيع الأول ١٤٢٦ هـ.

٥- حماية الأملاك العامة والملكية الخاصة.
٦- احترام القوانين السارية المفعول.
٧- احترام الديانات ومعتقدات الآخرين وثقافاتهم وآرائهم.
٨- احترام حقوق وحريات الآخرين وخاصة احترام النساء والأطفال.
٩- خدمة الوطن بإخلاص والحفاظ على مكتسباته والدفاع عنه.
١٠- محاربة الفساد والإبلاغ عن كل عمل ضار.
١١- أداء الالتزامات والأعباء المالية والواجبات الضريبية.
١٢- المبادرة إلى المشاركة في الواجبات التضامنية.
١٣- المشاركة في الانتخابات والترغيب في هذه الواجبات والحقوق.

المطلب الثاني

أثر العولمة في المواطنة

حتى وقت قريب، لم يكن مفهومًا أن "العولمة" و"المواطنة" يبحثان في سياق واحد في التحليل الاجتماعي المعاصر، ذلك أن دراسات المواطنة كانت من قبل تركز أساسا على الحقوق السياسية والمدنية، وعلى قوانين الهجرة، وصور المشاركة السياسية، ولكنها نادرًا ما تطرقت إلى التيارات الاقتصادية والاجتماعية الكونية. أما تحليلات العولمة، فهي من اختصاص الاقتصاديين المعنيين بدراسات الاقتصاد الكلي، وكذلك علماء الاجتماع المهتمين بعلم الاجتماع الكوني. فالعولمة تشير إلى التغيرات البنيوية السريعة. أما المواطنة فتشير إلى الحماية الاجتماعية وإعادة بناء روح الولاء والانتماء. ونظرًا إلى التطورات العالمية في العقود الأخيرة فقد شاع إحساس لدى مختلف الدول أن العولمة تمثل تهديدًا وفرصًا في الوقت نفسه للمواطنة، ذلك أن سياسات التحرر الاقتصادي قد أثرت سلبًا في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المواطنين في بلاد متعددة، غير أن سقوط الحواجز في مجال الاتصال، بفضل ثورة الاتصالات الكبرى، أدى إلى توسيع مجال الوعي الدولي بالحقوق، مما سهل إنشاء شبكات واسعة للمجتمع المدني على المستوى الكوني المطالب بالحقوق.

وإزاء ذلك يتضح ضرورة الربط في مجال البحث بين (العولمة) و(المواطنة) حيث بات ملاحظا كثرت الكتابات حول "المواطنة " بمفهومها العالمي الجديد، وتوالت الكثير من الاستراتيجيات السياسية التي تبحث في الشكل الأنسب لمفهوم "المواطنة" مع ما يلزمها من استراتيجيات اجتماعية واقتصادية تجعل الأفراد أكثر نفعاً وانخراطًا في ذلك المفهوم الجديد للمواطنة الذي يحاول وفق المنطق الليبرالي الغربي إحلال هوية جديدة محل الهويات المختلفة المتشابكة، التي تنشأ على أساس (الدين أو العرق أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية)

وترتكز على الالتزام الحر بمبادئ المدنية الحديثة وقيم الديمقراطية التي تذوب في طياتها الاختلافات العرقية والدينية والطبقية لتصبح الهوية المدنية هي الرابط الذي يضم جميع المواطنين في نظام سياسي عالمي، فالمواطنة أصبحت تمثل في العصر الحديث حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، وهي المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي.

"وقد ساهمت العولمة بتجلياتها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إعادة تعريف مفهوم "المواطنة " والانتماء، فحركات الهجرة الواسعة، وانقسام الدول وتفتت المجتمعات، وانفصال الأقليات، والمطالبة المتزايدة بالاعتراف بالحقوق الثقافية والهوية القومية: كلها أدت إلى الاهتزاز التقليدي لمفهوم "المواطنة " والانتماء، وبروز الحاجة إلى تعريف جديد لمفهوم "المواطنة" القديم"[1]، والواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة في حد ذاتها من خلال استهداف مبادئها الكبرى (ولاسيما جانب الحقوق فيها) بل أساسًا عبر استهداف المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة. وبالتالي، فلما كانت مبادئ المواطنة "العالمية" هي في الشكل كما في الجوهر، امتدادًا لأشكال المواطنة (المحلية) أو الوطنية" فإن ما طال هذه الأخيرة ما فتئ، بحكم منطق الأشياء، يطال الأولى، يؤثر فيها ويطبع تجلياتها، " وعلى الرغم مما قد يبدو إسهامًا للعولمة في تكريس المواطنة "العالمية" كونها تدفع بالمزيد من الحرية في الفعل والتنقل والتعبير، وكونها تنحو بجهة تسييد الانفتاح والديمقراطية وما إلى ذلك، وعلى الرغم من هذا، فإن عوامل التضاد والممانعة بين العولمة والمواطنة (العالمية) هي أقرب إلى التكريس منها إلى عوامل الالتقاء والتكامل. وفي ظل العولمة، وتراجع مقولة الدولة الأمة وتمزق سيادتها، زادت الأهمية النفسية القومية الجماعية، وأصبحت محاولة الوصول إلى التوازن بينهما يترتب على التطورات الدولية الجديدة والحاجة إلى تجمع

(١) السيد ياسين: الحوار ومشكلات المواطنة المعاصرة ، الأهرام، ٢٠٠٤/٢/٥.

قومي حميم وخاص مصدرًا للنزاعات والتوترات"[١]، " فالعولمة شجعت على مزيد من التنظير حول الثقافة المحلية، والتقسيمات السياسية والثقافية والاقتصادية، كما أدت إلى انهيار نظام التكتل والتجزئة والعنصرية التي أعقبت لامركزية السلطة، وهو ما أدى إلى ضعف الدول بسبب فقدانها الدعم المادي والسياسي الذي كانت تتلقاه من الدول العظمى، وهذا بدوره يعني فرصًا سياسية اكبر للتحديات الداخلية في مواجهة القادة السياسيين العرقيين الذين ينادون بحكم ذاتي أو مقاسمة السلطة مع الدولة"[٢]. بالإضافة إلى أن الخطاب السياسي ظل يركز على ديمومة الهويات العرقية خلف واجهة مركزية الدولة القومية، ومع العولمة بقيت الهوية الثقافية والعرقية هي الأكثر أهمية من الانتساب إلى الدولة القائمة، فأصبحت الأقليات تعود إلى هويتها القومية من خلال الفضائيات والإنترنت ووسائل الإعلام المتنوعة، التي عززت الهوية القومية ورسختها، وعززت التفاعل بين الشعوب الأصلية بعضها مع بعض، مما جعلها تملك الرغبة في الاحتفاظ بالقيم التقليدية في مواجهة عملية التجانس والتماثل في أسلوب الحياة العالمي الذي تفرضه وسائل العولمة، فالصورة الذهنية عند مختلف الشعوب قامت وتقوم بسبب اللاتواصل الذي جعل الآخر ليس مكروهًا فقط، بل غريبًا أيضًا، فالصورة الذهنية عن الفئات العرقية تمارس ضغوطًا نفسية واجتماعية على أفراد الجماعات العرقية، وهي تنعكس على واقع العلاقات والتفاعل الاجتماعي. وكما بين هانتنغتون، " فإن التعرض إلى أنماط جديدة من العلاقات يحتاج إلى مصادر جديدة للهوية، ومجموعة جديدة من التعاليم والمبادئ التي تجعل للحياة معنى، وتتمثل تلك المصادر الجديدة في الهوية (الدين واللغة والثقافة) التي تفي بهذه الحاجات. وهناك أربعة معطيات

---

(١) زبيغنيوبريجنسكي، بين عصرين: أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة وتقديم محجوب عمر (بيروت: دار الطليعة) ١٩٨٠، ص:٧٥.

(2)Ted Gurr: "peoples against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World System" International Studies Quarterly, vol.38,no. 3 (Septmber 1994), p. 353.

جوهرية تجعل من علاقة العولمة والمواطنة "العالمية علاقة تضاد وممانعة أكثر منها علاقة التقاء وتكامل[1]:

الأول: ويتمثل في التوجه المستمر والمتسارع للعولمة في تدمير المقومات الكبرى التي ارتكزت عليها الدولة / الأمة في تشكلها، وفي صياغة آليات اشتغالها، ولعل هذا الذي دفع ببعض الباحثين إلى التأكيد أن المواطنة عادة ما تعرف بالاستناد إلى القومية، فالمواطنون هم أعضاء منظمون في مجتمعات قومية، يعطونها ولاءهم ويتوقعون منها حمايتهم، وهي بالتالي هويتهم التي يتعاملون بها مع مواطنين من أقطار أخرى.

الثاني: ويكمن في الاتجاه المتسارع والحثيث لظاهرة العولمة، باتجاه تقويض المرافق الكبرى التي يعتبر وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها، فعلى الرغم من أن المواطن الحديث هو نتاج قرون من عملية بناء الأمة، فقد عجزت الدولة القومية عن إنشاء كيانات سياسية مرتبطة بالمواطنة، بل أنتجت قوميات مشوهة تتحدد انتماءاتها الفكرية والأيديولوجية والثقافية على أساس القبيلة والعرق والطائفة، وليس على أساس المواطنة، وجاءت القومية لتعزز هذه لانتماءات عبر إعادة إنتاج قوميات جامدة في قالب عالمي وبوجه أخلاقي، مما جعل المواطن ضد الدولة هو العنوان البارز لهذه المرحلة.

الثالث: ويتعلق أساسا بـ القيم الديمقراطية التي لم تفتأ العولمة تقدمها لبناء المواطنة (العالمية) التي لا تتراءى لفاعليتها من مواطنة سواها، فقد ساهمت عولمة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في السلطة، كما يعتقد الليبراليون، إلى ظهور شكل جديد من عولمة دولة القانون، التي تقتضي بأن الاحتياجات يجب أن تتخطى السيادة السياسية، أي أصبح هناك

(١) صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، تقديم صلاح قنصوه، الطبعة الثانية ـ بيروت: دار اللواء ١٩٩٦ ، ص١٦٠.

إخضاع السيادة الوطنية لمبدأ حقوق الإنسان العالمي، مع ولادة منطق الفصل بين السلطات على المستوى الدولي، ووضع نواة سلطة قضائية عالمية تمثلها محكمة الجزاء الدولية.

الرابع: ويرتبط بخاصية الاختلاف، في المرجعية كما في الممارسة التي تدفع بها المواطنة، فالعولمة توحد في النظرة ووحدة في التمثل (للاقتصاد، كما للمجتمع، كما للثقافة) في حين أن المواطنة هي تعدد واختلاف في النظرة، كما في التمثل. وعلى هذا الأساس، فعولمة المواطنة هي عولمة لذات النظرة، وعولمة لذات التمثل، في حين أن مواطنة العولمة (بمعنى تلقيحها بقيم المواطنة) هي تعدد لها، وتعدد لأبعادها.